المملكة المغربية
رئيس الحكومة
المندوبية العامة لإدارة
السجون وإعادة الإدماج

الرباط في : 2014/07/07

بيان حقيقة

الموضوع: بيان حقيقة حول مقالات صحفية بخصوص "تعرض السجين عمر محب للاعتداء والتعذيب".

ردا على ما تم نشره ببعض المواقع الالكترونية والجرائد الوطنية الصادرة بتاريخ 07 يوليوز 2014، والتي ادعت تعرض السجين عمر محب، النزيل بالسجن المحلي بفاس، للتعذيب والاعتداء على يد حراس وموظفي السجن، وبناء على الخلاصات التي رفعتها لجنة التفتيش التي تم إيفادها إلى المؤسسة بناء على شكاية عائلة المعني بالأمر، تتقدم المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمجموعة من التوضيحات، تنويرا للرأي العام ورفعا لأي لبس بهذا الخصوص:

- بعد الاستماع إلى موظفي المؤسسة السجنية، تبين أن السجين عمر محب قد رفض الخضوع للتفتيش، بعد أن تأكد حراس السجن أنه تحصل على ثلاثة هواتف نقالة خلال فترة الزيارة، قبل أن يدخل في نوبة هستيريا من أجل التغطية على ما تم ضبطه لديه من طرف موظفي السجن، لينكر بعد ذلك مسؤوليته عن حيازة الهواتف النقالة، رغم اعتراف الزائر المسؤول عن تسريب تلك الهواتف بذلك في محضر رسمي للدرك الملكي، حيث تقرر متابعة هذا الأخير في حالة سراح.

- لقد واجه السجين عمر محب عملية التفتيش التي أراد موظفو السجن القيام بها بمقاومة شديدة، وهو ما فرض التعامل معه وفق ما ينص عليه القانون في الحالات المشابهة، كما قام بإخفاء الممنوعات في أماكن حساسة من جسده، ليدعي بعد ذلك بأن موظفي المؤسسة السجنية قد قاموا بتجريده من ملابسه وتعنيفه.

- بمجرد وقوع الحادثة، تم إخطار النيابة العامة التي أمرت الضابطة القضائية بالانتقال إلى المؤسسة السجنية، حيث تم الاستماع إلى المعني بالأمر بمكتب الضبط في ظروف عادية وهو في كامل وعيه، خلافا لما جاء في بلاغ عائلته من كونه "كان فاقدا للوعي واستفاق ليجد نفسه أمام رجال الدرك".

- هذا وقد تم إخضاع النزيل عمر محب لفحص طبي من طرف الطبيب، تبين من خلاله عدم وجود أية آثار للتعذيب أو إصابات على مستوى أي من أطراف جسده، وهو ما ينفي صحة الادعاءات التي سبق وأن نقلها بيان صادر عن عائلته حول تعرضه للتعذيب على يد حراس وموظفي السجن.